تناوب الحركة بين الضمة والفتحة (الرفع والنصب) وأثره في دلالة الحديث النبوي

الباحثة. ميلاد سعدي عبد الكريم أ.د. خيري جبير لبّاس

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة الأنبار

mi123w5004@uoanbar.edu.iq

edw.drkhairiy71@uoanbar.edu.iq

الملخص

تناولت هذه الدراسة أثر الضبط الحركي في دلالة الحديث في كتاب (إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث) لأبي البقاء العكبري الحنبلي (المتوفى: ٦١٦هـ)، وكتاب (شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح) لابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)، وكتاب (عقود الزبرجد) للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حيث بحثت فيه ما أشكل من لفظ بسبب تناوب الحركة ما بين الضمة والفتحة، وتطرقت إلى رأي العلماء فيها، فالضبط الحركي يكشف عن القيمة الدلالية لصفات المعاني النحوية الموجود في سياق الحديث، ويتجسد هذا الدور في إبراز المقصود، فهو دليل يحدد وظيفة كل كلمة داخل الجملة، ويمنع الاختلاط بين المعاني. فهو يؤدي الدور المهم في بيان المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها من المعاني، فلها وظيفة نحوية فهي تبين علاقة الألفاظ بعضها ببعض، فكل حركة لها دور يختلف عن دور الحركات الأخرى. وقد سعت هذه الدراسة من خلال المنهج الذي سرت عليه، وهو منهج وصفي استقرائي إلى الوقوف على دور (الضمة والفتحة) وأثرها في دلالة الحديث، إذ أورد الكلمة كما جاءت في كتب العلماء، فادرس ما يتصل بها في موضع بحثي، وأفسر ما يطرأ عليها من تغير الدلالة بسبب تناوب الحركة في آخر الكلمة موضحة كيفية إسهام هذه الحركات في إبراز المعاني، والمتعقب لدور الحركة يجد أنَّها مكونٌ أساسي من مكونات اللفظ والمعنى، فهي وسيلة من وسائل اللغة العربية للتفريق بين دلالة المعاني، فقد استعان بها العلماء في الكثير من الأحاديث لبيان المقصود منها، فلهاتين الحركتين (الضمة والفتحة) دورٌ بارزٌ في تحديدِ الدلالة النحوية، وتحديد مواقعها داخل سياق الحديث، مما يؤدى إلى الترابط النحوية الدلالية بين مكونات الأحاديث؛ فهو عامل مهم في تجنب الغموض، فأي خطأ في الحركة قد يؤدي إلى تغير المعنى برمته.

الكلمات المفتاحية: (الحديث النبوي، الدلالة، الضمة، الفتحة).

Alternation of Movement between Damma and Fatha (Nominative and Accusative) and Its Effect on the Meaning of the Prophetic Hadith

Milad Saadi Abdul Kareem Prof. Dr. Khairi Jubair Labas
Department of Arabic Language, College of Education for Women, University of Anbar, Ramadi, Iraq
mi123w5004@uoanbar.edu.iq
edw.drkhairiy71@uoanbar.edu.iq

Abstract

This study addressed the effect of diacritical marking on the meaning of the hadith in the book Ithaf al-Hathith bi-Irab ma Yushkil min Alfaz al-Hadith by Abu al-Baqa al-Ukbari al-Hanbali (d. 616 AH), the book Shawahid al-Tawdih wa-l-Tas-hih li-Mushkilat al-Jami al-Sahih by Ibn Malik (d. 672 AH), and the book Uqud al-Zabarjad by al-Suyuti (d. 911 AH). It examined the problematic lexical items that arose due to the alternation between damma (nominative ending) and fatha (accusative ending), and discussed the opinions of scholars regarding them.

Diacritical marking reveals the semantic value of syntactic functions present in the context of the hadith, and this role is manifested in clarifying the intended meaning. It serves as an indicator that determines the function of each word within the sentence and prevents confusion between meanings. It plays an essential role in expressing grammatical relations such as subjecthood and objecthood, among others, since each diacritical mark performs a function different from that of the others.

Through the descriptive-inductive method, this study sought to investigate the role of damma and fatha and their effect on the meaning of the hadith. The study cites the word as it appears in the works of scholars, examines it in its research context, and interprets the semantic change resulting from the alternation of the final vowel, illustrating how these diacritical marks contribute to highlighting meanings. The close observer of the role of vowel marks finds that they are an essential component of both wording and meaning, being one of the instruments of the Arabic language for distinguishing semantic meanings. Scholars have relied on them in many hadiths to clarify the intended message.

Thus, the two diacritical marks (damma and fatha) play a prominent role in determining syntactic meaning and locating it within the context of the hadith, which leads to syntactic-semantic cohesion between the components of the hadiths. This makes them a significant factor in avoiding ambiguity, since any error in vowelization may lead to a complete alteration of the meaning.

Keywords: (Prophetic hadith, semantics, damma, fatha).

المقدمة

الحمْدُ لله ربَّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرسول الكريمِ خاتمِ الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بَعْدُ:

لقد اهتم العلماء والباحثون بقضية الضبط الحركي ودلالة الحركات، منذ عهد أبي الأسود الدؤلي وهي بداية مرحلة الاهتمام، ومن ثم جاء الخليل ومن تبعهم، ومع إشارتهم للحركات إلا أنَّها بقيت في الهامش، إلى أن جاء ابن جني واهتم بها بشكل أكبر ولا سيما في كتابه (سر صناعة الإعراب)، ومن ثم توالى الاهتمام بها. وقد حاولتُ في هذه البحث أن أسلط الضوء على أثر تناوب الحركة بين (الضمة والفتحة) في عرض بعض المسائل من كتب الحديث. فقسم البحث على عدة مسائل يظهر أثر التناوب، ومنها:

١. أئمة: وما لتناوب الحركات في تحديد الموقع الإعرابي، وتحديد المعنى وإن أجاز العكبري الضمة والفتحة.

٢. آخر: إبراز أهمية الحركات في تحديد الموقع الإعرابي للاسم، وأثره في تحديد المعنى المقصود في الحديث، وبيان الغرض من الحذف في حالة الرفع.

٣. أحسن: أشرت في هذه المسألة إلى تحديد إعراب الاسم، وتوضيح معنى (لا) التي دخل عليها الاسم (أحسن)، وبيان آراء العلماء فيها (دلاليًا).

٤. أعناق: بيان أهمية ضبط الحركة لتوضيح شكل الضوء في الأعناق التي ذُكِرَت في الحديث، وآراء العلماء فيها.

٥. أوان: تطرقت إلى معنى الاسم، ودلالته ما بين الرفع والنصب، وأثرها على معنى الحديث.

٦. ثيبًا: تناولتُ فيها أثر تناوب الحركة في تحديد معنى الحرف (بل) التي سبقت الاسم، وما ترتب عليه من دلالة.

٧. حسنة: أثر الحركة لبيان الجملة معنى الحسنة، ولبيان فضل الله وعظمة كرمه على الإنسان في منحه الحسنة.

٨. الدهر: بيان معنى الدهر في الحديث، وما للرفع بالضمة أو النصب بالفتحة من أثر في معنى الحديث.

٩. الساعة: أشرت فيه إلى معنى الساعة في سياق الحديث، وأثر تناوب الضمة والفتحة في دلالتها في تركيب الجملة.

أهمية الموضوع:

١. توضيح أثر الضبط الحركي في توجيه الدلالة والمعاني، لما للضبط الحركي من وظيفة في بيان دلالة اللفظ داخل تراكيب الجملة العربية.

٢. صلته الوثيقة بالحديث النبوي، فإنَّ أي درس يتصل به يعدّ رؤيا لكنز من كنوز اللغة.

٣. يجمع بين قضايا نحوية ودلالية وبين مشكل اللفظ في الحديث النبوي.

أثر تناوب الحركة بين الضمة والفتحة (الرفع والنصب) في تغير دلالة الحديث

أئمة:

في قوله (صلى الله عليه وسلم):" كَيْفَ أَنْتَ **وَأَئِمَّةً** مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَذَا الْفَيْءِ" **(ابن حنبل، ٢٠٠١: ٤٤٢/٥٥)**.

أجاز العكبري الرفع والنصب في (أئمة)، فأما الرفع وهو الأجود **(العكبري، ١٩٩٨: ١٠٨؛ السيوطي، ١٩٩٤: ٣٠٠/٢)** فهو مرفوع على مذهب البصريين على أنَّ (أئمة) مبتدأ، و(من بعدي) صفة، فلا يجعلون الواو معية إنّما جعلوها عاطفة والجملة الاسمية عطف على جملة اسمية في هذا الموضع، فلو نُصب لكانت (الواو) واو المعية و(أئمة) مفعولًا معه منصوبًا.

فالبصريون ينصبون المفعول معه بعامل وهو الفعل واعتبروه الأصل في النحو، فـ (الواو) تقوم مُقام "مع" لتوسع في كلامهم؛ فقوي الفعل بالواو، وتعدّى إلى الاسم **(ابن السراج، د.ت: ٢٠٩/١؛ الأنصاري، ١٩٩٩: ٢٧٠)**، فهم بذلك أوجبوا رفع الأئمة؛ لأنَّه لم يسبق بفعل العامل به.

أمَّا النصب فهو مذهب بعض النحاة على أنَّه مفعول معه وهو على عدة أوجه منها ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ (ابن مالك، د.ت: ١٧)

والذي سبقه بذلك القول سيبويه فقال: (وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا، وهو قليل في كلام العرب ولكنهم حملوه على الفِعل) **(سيبويه، ١٩٨٨: ٣٠٣/١؛ الأندلسي، ١٩٩٨: ١٤٨٨/٣)**.

فيكون النصب على مذهب البصريين إلا أنَّ فيه فعلًا مضمرًا تقديره: (كيف تصنع أنت وأئمة). ويجوز أن يرجح الضم على هذا التقدير لوجود الضمير المنفصل الذي يعرب في هذه الحال (توكيد لفظي).

أما الوجه الآخر فيكون الناصب هو (الواو)، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني لاختصاصها لما دخلت عليه من الأسماء فعملت فيها (**السيوطي، د.ت: ٢/٢٤٠**) ، وقد عارضه بعض النحاة؛ لأنَّه لو اختص بنصب الأسماء كما في (إن وأخواتها) لجاز اتصال الضمير فيه (**السيوطي، د.ت: ٢/٢٤٠**)، أما الوجه الآخر وهو مذهب الكوفيين، فعلى أنَّه منصوب على خلاف. وكانت حجتهم أنَّه إذا قلنا: (استوى الماء والخشبة)، لا يجوز تكرار الفعل فيه؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، إنما نقول استوى الماء ولامس الخشبة (**الأنصاري، ١٩٩٩: ١٤٥**)، فيكون النصب في أئمة إن كان بفعل محذوف على خلاف الفعل (تصنع).

وقد خصَّ سيبويه الفعل المضارع مع (كيف) في التقدير، قال: "إنّ كيف على معنى يكون"؛ لذلك قُدرَ الفعل المحذوف بفعل مضارع (**سيبويه، ١٩٨٨: ١/٣٠٣: ١/٣٠٤**)، والله أعلم.

الخلاصة:

خلاصة القول: إنَّ الرفع على المذهب البصري هو الأرجح؛ وذلك لتقدير عامل الرفع وهو الفعل، فالجملة مؤكدة بضمير الفصل، قد يكون الغرض للاختصار، فالعرب عرفت هذا النوع من الحذف، أو يكون للتنبيه على عدم تفويت المهم في الحديث.

آخر:

جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل قوله (صلى الله عليه وسلم): "ثُمَّ رُفِعَ لِيَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ" **ابن حنبل، ٢٠٠١: ٣٧٠**).

جاءت كلمة (آخر) هنا تدل على الزمان، فهي كثير ما ترد بهذا المعنى، فقد وردت معظمها في القرآن ملازمة لليوم نحو قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة/ ١٧٧) فهي ظرف زمان. كما أنشد أعرابي:

أمـــا لَـــك عمـــر إنَّمَـــا أَنْـــت حَيَّـــة إذا هِـيَ لـم تقتلْ تعش آخر الدَّهْر (الأصفهاني، ٢٠٠٣: ٢/٤١٣)

وقد يكون ظرفًا متصرفًا؛ لأنَّه لا يلتزم بالنصب على الظرفية بل تتغير حركة آخره في الرفع والنصب والجر، وهذا ما يحدده السياق، وقد أشارَ ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وَمَـــا يُـــرَى ظَرْفًـــا وَغَيْـــرَ ظَـــرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ (ابن مالك، د.ت: ٣٠)

فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية ويستعمل في غيرها **(الهمداني، ١٩٨٠: ١٩٨/٢)**. ومما جاء بالنصب على الظرفية حين سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عمرًا (رضي الله عنه): "أي حين توتر؟، قال: آخر الليل". دلالة الظرفية. وجاء في حديث آخر "آنِيَةُ الْجَنَّةِ من شَرِبَ منها لم يَظْمَأْ آخِرَ ما عليه" **(ابن حنبل، ٢٠٠١: ٢٥٤/٣٥)** ، ووجه الإعراب لـ (آخر) النصب على الظرفية، والمعنى أنَّه لم يعطش أبدًا، فالعرب تستعمل كلمة (آخر) وتقصد بها معنى أبد **(السيوطي، ١٩٩٤: ٣٠٦/٢)**.

أما في حديثه (إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ) فقد اختلف في إعرابه، فذكر ابن قرقول **(الذهبي، ١٤١٣: ٥٢٠/٢٠)** في كتابه مطالع الأنوار روايته بالنصب والرفع **(السيوطي، ١٩٩٤: ١٣٩/١؛ ابن قرقول، ٢٠١٢: ٢١٠/١)**، ليكون النصب على الظرفية بفتح الراء. وجعل الرفع أوجه من النصب، وكأنَّه قال: ذلك آخر ما عليهم أن يدخلوه، ونقله النووي والسيوطي في كتابهما **ابن قرقول، ٢٠١٢: ٢١٠/١؛ السيوطي، ١٩٩٤: ١٣٩/١)**. ليكون الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، وقد يكون حذف المبتدأ دليلًا عظيمًا على هذا الأمر العظيم، وهو كثرة الملائكة **(الولوي، ٢٠٠٥: ٥٣٤/٤)**، فبالحذف نجد التَّفْخِيمُ وَالْإِعْظَامُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ **(السيوطي، ١٩٧٤: ١٩٠/٣)**

الخلاصة:

بناء على ما تقدم، فالروايتان كلتاهما لا خلاف فيهما، إلا أنَّ التوجه نحو الرفع هو الأقوى بذكر عامل، وهو المبتدأ لغرض سبق ذكره.

أحسن:

جاء في الصحيح قول عبد اللَّهِ بن أُبَيٍّ أَيُّهَا: (الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا) **(البخاري، ١٤٢٢: ٥٦/٨)**. أجاز العكبري رفع (أحسن) على أنَّه خبر (لا)، والاسم محذوف تقديره: (لا شيء أحسن من هذا) **(الولوي، ٢٠٠٥: ٣١:٣٦٩)**. ولا هنا نافية للجنس التي أشار إليها ابن مالك في قوله:

عَمَـــلَ إِنَّ اجْعَـــلْ لِـــلا فِـــي نَكِـــرَهْ مُفْـرَدَةً جَاءتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ (الأندلسـي، د.ت: ١١)

فهي تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل، غير أنَّها تدخل على النكرة، وهذا من شروط عملها **(سيبويه، ١٩٨٨: ٢٧٤/٢)**، كما أنَّ من شروط عملها ألا يفصلها عن اسمها بفاصل، أي: ألا يتقدم خبرها **(النجدي، ١٩٨٨: ١١٠)**. والمعروف أنَّ خبرها يكثر حذفه، ويقل ذلك في اسمها، فإذا كان (أحسن) مرفوعًا على أنَّه خبر (لا) يكون اسمها (شيء) مبنيًّا على ما ينصب به لأنَّه لا مضاف ولا شبيهة بالمضاف.

وحكى القاضي أبو علي عن جماهير رواة مسلم وجها آخر في الرفع وهي رواية (لأحسن) بالقصر من غير ألف وهي لتوكيد **(المالكي، د.ت: ٣٥٣/١)**، ليكون التقدير أَحْسَنُ مِنْ هَذَا قعودك فِي بَيْتك وَلَا تَأْتِينَا **(النووي، ١٣٩٢: ٢٥٦/٦)**، فيكون (أحسن) مبتدأ مرفوعًا. قال القاضي في هذه الرواية: "وهو عندي أشبه بِصِلة قوله: "إن كان ما تقول حقًّا"، وإلا فكيف يشكّ في قوله: "حقًّا"، ويصفه بأنَّه لا شيء أحسن منه؟ وإنما مراده- والله أعلم- لأَحْسَنُ مِنْ قصدك لنا، وتسوّرك علينا في مجالسنا، إن كان الذي تأتي به حقًّا لا تؤذنا، وتقعد في رحلك، فمن جاءك أسمعته ما عندك **(أبو الفضل، ١٩٩٨: ١٧٢/٦)**.

كما أجاز العكبري النصب **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٥٦)** والنصب فيه ثلاثة أوجه، الأول: ما جاء في رواية البخاري بفتح الهمزة والسين والنون، وهو أفعل التفضيل على أنَّه اسم لا النافية للجنس **(الولوي، ٢٠٠٥: ٣٦٩/٣١)**.

أما الوجه الثاني وهو بنصب (أحسن) صفة لاسم (لا) المحذوف **(السيووطي، ١٩٩٤: ١٠٠/١)**، فيكون خبره محذوفًا، وهذا كثير عند الحجازيين، وواجب عند بني تميم الذين لا يجيزون ظهورَ خبرِ (لا) البتة، ففي قولهم: "لا رجل أفضلُ منك "جعلوا أفضل صفة للاسم **(ابن الصانع، ٢٠٠١: ٢٦٥/١)**، الوجه الآخر في نصب (أحسن) فأن يكون مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: ألا فعلت أحسن من هذا **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٥٦)**، ولا بدَّ من الإشارة إلى ما ذكره ابن الجوزي

(الدمشقي، ٢٠٠٢: ٣/٣١٦) في تشديد السين بغير نون من الْحِسّ، وتقدير الكلام: لا أعلم منه شيئًا **(الولوي، ٢٠٠٥: ٣١/ ٣٦٩)**.

الخلاصة:

أجد أنَّ جميع أوجه الإعراب في الحديث مقبولة من حيث المعنى، فكل وجه منها يحمل دلالة واضحة لا يتعارض مع المقصود، بل قد يكون مفيدًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

أعناق:

ذُكرَ في الحديث النبوي "تُضِيءُ **أَعْنَاقَ** الْإِبِلِ بِبُصْرَى" **(البخاري، ١٣١٢: ٩/٥٨)**. فقد روي (أعناق) بالضم والفتح **(السيوطي، ١٩٩٤: ٢/٤٩٥)**، والأعناق: جمع عَنَق، بفتح العين والنون، وهو الجماعة، أما بضم النون والعين فهو العضو المشهور **(المظهري، ٢٠١٢: ٥/٣٩٦)**. أما الضم فهو فاعل للفعل المضارع تُضِيءُ، أي: تظهرها لشدة نورها **(المالكي، د.ت: ٢/ ٦٢)**.

أجاز صاحب (الكوثر الجاري) الرفع كذلك على أنَّ أضاء جاء لازمًا استنادًا إلى الزمخشري **(الحنفي، ٢٠٠٨: ١١/٤٢)** في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ**﴾ (البقرة/ ١٧)، فجعل في الفعل ضميرًا مستترًا يعود على النار، وجعل إشراق ضوء النار حوله بمنزلة إشراق النار نفسها وجعل (ما) إما زائدة أو موصولة معنى الأمكنة، وحوله منصوب على الظرفية **(الزمخشري، ١٤٠٧: ١/٧٣)**. فيكون المعنى والله أعلم أضاءت أعناقهم من شدة نور النار.

أما حركة الفتح، فيكون منصوبًا بالمفعولية الذي وافقته أغلب الروايات وشروح الحديث، ليكون الفعل مضارعًا والفاعل ضمير مستتر يعودُ على النار وأعناق مفعول به **(الدماميني، ٢٠٠٩: ١٠/٩٥)**، وأيده بذلك صاحب (المبارق) على أنَّه منصوب؛ لأنَّ الفعل يضيء في الحديث **(أمين الدين، د.ت: ٩٨)** وأنشد النابغة الجعدي:

أضـــاءتْ لنـــا النـــارُ وجهًـــا أغـــ رَّ ملتبسًـــا بـــالفؤادِ التبـــاس (الجعـــدي، د.ت: ٩٦)

فيقال: أَضَاءَتِ النَّارُ الأعناق أو تضيء النار الأعناق.

الخلاصة:

مما تقدم نجد النصب هو الأقرب؛ لأنَّ إضاءة الأعناق سببه شدة النار فيصف قوتها، فالمعنى أنَّ هناك نورًا وقع على الأعناق، فجعلها مضيئة، والله تعالى أعلم.

الأوان:

ظرف زمان بمعنى الحين **(الزبيدي، د.ت: ٣٩/١٨)**، نحو قول العجَّاجُ: "هذا أَوانُ الجِدِّ إذْ جَدَّ عُمَر" **(الزبيدي، د.ت: ٢١/٣٤)**.

والدليل أنَّ لها الحق في أن تحل محل الحين في دخولها على (لات) **(السيوطي، د.ت: ٤٦٠/١)**، فقد أنشد الشاعر حرملة بن المنذر:

طلبـــــــوا صـــــــلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء (الافريقي، ١٤١٤: ١٦٩/٤)

جاء في الصحيح قوله (صلى **الله عليه وسلم**): **"فهذا أوان وجدت انقطاع أَبْهَرِي" (البخاري، ١٣١٢: ٩/٦)**. والأبهر: عرق مستبطن الصلب والقلب متصل به **(الرازي، ١٩٨٦: ١٣٧/١)** ، روي (أوان) بالضم والفتح، فأما الضم فعلى أنَّه خبر للمبتدأ، أي: أنَّه ارتفع بعامل لفظي، وهو المبتدأ (هذا) **(المالكي، د.ت: ٥١/١)**، هنا أُعطي خبر المبتدأ حقه في الرفع، لكن لم يعطه المعنى التام؛ لأنَّ الخبر مع المبتدأ يكون جملة تامة المعنى، وقد تلاها جملة فعلية.

وروي بالفتح على الظرفية **(ابن قرقول، ٢٠١٢: ٣٤٤/١)**، ومنع الزركشي غير ذلك **(السيوطي، ١٩٩٤: ٢٤٧/٣)**، ولم يذكر في كوثر المعاني إلا رواية الفتح **(الشنقيطي، ١٩٩٥: ٤١٤/٨)**، وقد وافقهم الكثير من العلماء، وفي حال أنَّها ظرفية فلا بدَّ أن تكون منتصبةً على تقديرِ "في" **ابن الصانع، ٢٠٠١: ٤٢٢/١)**، والمعنى في الحديث يحتمل معنى (في) ليكون التقدير (هذا في أَوانٍ).

كما أنَّ نصبها يكون ظرْفًا مخبرًا به وقد تكون مبنيًّا على الفتْح؛ لإضافته لجملةِ (وجدتُ) **(السيوطي، ١٩٩٤: ٢٤٧/٣)**، وهذا ما تميز به بعض أسماء الزمان، وأشار أبو العباس **(كحالة، د.ت: ٢٠٣/٢)** إلى ذلك في قوله: "إنّما بني من قبل أنّ الأوان من أسماء الزّمان، وأسماء الزّمان قد تكون مضافات إلى الجمل" **(الأصفهاني، ١٤١٧: ١٧٧)**.

نحو قول النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلـتُ ألمَّـا تَصْـحُ والشـيبُ وازعُ (الغطفـاني، د.ت: ٦٩/١)

لتكون مع المضاف اليه كلامًا تامًا المعنى. فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد **(الشاطبي، ٢٠٠٧: ٣٨٥/٥)**، وتكون أوان هنا في باب المعرفة، ليكون معنى الحديث (وقت وجدته أو حين وجدته).

الخلاصة:

استنادًا إلى ما سبق نجد أنَّ رواية الفتح هي الأحسن، وهذا من الجهة النحوية والدلالية، فقد أضيفت، فيمكن تقدير (في)، كما أنَّها تضاف إلى الجملة الفعلية لتكمل معناها.

ثيبًا:

جاء في حديث الرسُولُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): "يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَبِكْرٌ، أَمْ ثَيِّبٌ؟" قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ **(البخاري، ١٣١٢: ٦٢/٣)**.

وردَ الاسم (ثيبًا) بالضم والفتح، والثَّيِّبُ هي التي تَزَوّجَتْ ثم فارَقَتْ زَوْجَها بأَيِّ شكل كان بَعْدَ أَنْ مَسَّها **(الأفريقي، ١٤١٤: ٥٢٥/١)**.

وقد أجاز العكبري رفعه، وأجاز النصب وفضله على الرفع **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٨٣)**، ونجد الاسم مسبوقًا بالحرف (بل)، وهي هنا حرف إضراب، والدليل في الحديث أنَّ ما بعدها جملة، أنَّ (بل) يأتي بعدها إما مفردًا أو جملة، فأما المفرد فتكون بعد نفي أو نهي أو إيجاب **(المالكي، ١٩٩٢: ٢٣٥/١)**، فأشار إليه ابن مالك بقوله:

بـــــل كلكـــــن بعـــــد مصـــــحوبيها كلم أكن في مربع بل تيها (الأندلسي، د.ت: ٤٨)

و(بل) في الحديث لم تسبق بنفي أو نهي. فلو سُبقت لكانت عاطفة، فقد جاء في شرح الكافية "أنَّها إذا جاءت بعد إيجاب أو أمر، نحو: (قام زيد بل عمرو)، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطًا" **(السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٥٧/٣)**، و(بل) العاطفة لم تُذكر في القرآن البتة لأنَّه لا يمكن أن يرد في القران حكم أو خبر ثم يعدل إلى غيره مُعتبر أنَّ السابق غلط **(الشريف، ١٩٩٤: ٤٩٧)**.

أما إذا تلاها جملة فتكون للإضراب على جهة الإبطال، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ**﴾ (البقرة/ ١٦)، أو على جهة الترك للانتقال

(المالكي، ١٩٩٢: ٢٣٥)، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ (البقرة/ ٢٥٩)، فقد جاء في الحديث (بل) التي للإضراب الإبطالي، أي: لم أتزوج بكرًا بل هي ثيب **(لاشين، ٢٠٠٢: ٣٦/٦)**. فهي بالرفع على تقدير: (هي ثيبٌ) خبر مرفوع، وبالنصب على تقدير: (تزوجتُ ثيبًا).

الخلاصة:

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إنَّ التناوب الحركي في الاسم (ثيبًا) له أثر في توجيه المعنى، والنصب أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ الحرف (بل) في حالة النصب، يحمل معنى الإضراب وهو ما يؤكده سياق الحديث. والله أعلم بالصواب.

حسنة:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم): "مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً" **الشيباني، ٢٠٠١: ٣١٥/٤)**.

أجاز العكبري الرفع على أنه نائب فاعل **(الحنبلي، ١٩٩٨: ١٦٤)**، فيكون الفعل (مبنيًّا للمجهول)، فحذف الفاعل وناب عنه المفعول؛ للعلم به **(السيوطي، د.ت: ٥٨٣/١)**، وهذا غرض معنوي، نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ (البقرة/ ٢١٦.)، أي كتب الله له حسنة، والمعنى هنا يكون أنَّها لم تكتب نفس الحسنة التي هم بها، إنّما كتب الله له ثوابًا على همّه لهذه الحسنة، أي: (حسنة جديدة) **(الحنبلي، ١٩٩٨: ١٦٤)**.

أما من جهة جواز نصبه التي أجازها العكبري وكانت أغلب روايات هذا الحديث برفع الفاعل ونصب (حسنة)، وبها وجهان، الأول: أن يكون حالًا **(العيد، ٢٠٠٣: ٨٣/١)**. أما الوجه الآخر: فكونه مفعولًا به، أي: ثُبتت أو صيرها حسنة **(الحنبلي، ١٩٩٨: ١٦٤)**. وكلا الوجهين صحيح؛ لأنَّ الهمَّ بالحسنة هو نوع من الإرادة، وإرادته لها طاعة، فيكتبها الله تعالى له، من رحمته ومنّهِ وكرمهِ، يكتبها له حسنة **(العيد، ٢٠٠٣: ٢٨٥/١)** وهذا يوضح قول ابن القيم (رحمه الله) في تفسير كلام الله تعالى: "إنَّ أفعال الإحسان والرحمة، والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه ولا يبني الفعل معها للمفعول" **(السامرائي، ٢٠٠٠: ٧٨/٢)**، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ

﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة/ ٩)، فالنعمة ذُكرت ولم يحذف فاعلها. وكذلك الحديث فالعمل الحسن وإن لم يعملها فبفضل الله ونعمه تُكتب حسنة للإنسان.

الخلاصة:

من خلال المقارنة في تناوب الحركة بين الضمة والفتحة في (الحسنة) لا خلاف بين الروايتين، فكلا الوجهين يبين فضل الله تعالى وكرمه في منح الإنسان الحسنة.

الدهر:

هو مدة الحياة الدنيا وهو اسم للزمان الطويل والأمد الممدود، قال البيضاوي: هو الزمان الممتد غير المحدود **(الدهلوي، ٢٠١٤: ٢٥١/١)**، وهو ظرفٌ متصرفٌ منصرفٌ **(ناظر الجيش، د.ت: ٢٠٢/٢)**، والمنصرف هو اسم معرب سلمَ من التشابه بالفعل **(المكي، ١٩٩٣: ١٢٣)**، أي: تظهر عليه حركة جر الاسم والتنوين.

وروي عن عثمان (رضي الله عنه) سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: "ما من امرئ مسلم تحضره صلاةٌ مكتوبة، فيُحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلاَّ كانت كفَّارةً لِما قبلها من الذنوب ما لَم يؤت كبيرة، **وذلك الدَّهر** كلّه" **(البخاري، ١٣١٢: ٣١/٨)**.

فقد رويّ بالنصب والرفع، وأجاز أبو البقاء رواية الفتح على تقدير (في الدهر)، فحذف الجار ونصب الدهر على الظرفية **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٢٠٨)**، وتعني أنَّ ذلك مستمر في جميع الأزمان **(النووي، ١٣٩٢: ١١٣/٣)**، أي: لا وقت دون وقت **(القاري، ٢٠٠٢: ١٢/٢)**، والدهر هنا منصوب على الظرفية، ومحله رفع خبر (ذلك) **(القاري، ٢٠٠٢: ١٢/٢)**، وهي الرواية الأكثر والأجدر.

وأجازَ العكبري كذلك رواية بالرفع على تقدير (ذلك حكم الدهر)، وحذف المضاف ليحل المضاف إليه محله **(السيوطي، ١٩٩٤: ١٣٩/١)**.

وهذه الرواية قليلة، فقد لا يكون هناك مسوغ لحذف المضاف، كما أنَّه ليس هناك دليل لحذف المضاف، وهو من شروط الحذف، كما ذكر ابن جني قائلًا: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" **(الموصلي، د.ت: ٣٦٢/٢)**.

الخلاصة:

يتبين ممّا تقدم أنَّ رواية نصب (الدهر) على الظرفية في هذا الحديث هي الأرجح؛ لدلالتها على شمول الأزمنة كافة، وهو الأفضل من حيث الاستعمال، أما الرفع من حيث الحذف والتقدير في الموضع فهو ضعيف، والله أعلم بالصواب.

وجاء في الصحيح البخاري في حديث قدسي قوله تعالى: "**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ**" **(الشافعي، ٢٠٠٥: ٨/١٤٠)**.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: "العَرَبُ من شَأْنُهَا أَنْ تَذُمَّ الدَّهْرَ وَتَسُبَّهُ عِنْدَ الْمَصَائِبِ" ٠المكي، ٢٠٠٦: ٣/١٢٥٣). وقد جاء ذكرُ ذلك في القرآن الكريم: ﴿**وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**﴾ (الجاثية/ ٢٤). وأنشدَ عمر بن قميئة:

رَمَتنـــي بَنـــاتُ الـــدَهرِ مِـــن حَيـــث لا أَرى فَكَيفَ بِمَن يُرمى وَلَيسَ بِرام (العطية، ١٩٩٤: ٣٩).

فالأثر الحركي للفظة (الدهر) الثانية انقسم فيها العلماء على فريقين، الأول: منهم من جعلها مرفوعة بالضم، وقابل هذا اتجاهان، الأول: وهو أنَّ الدهر من أسماء الله الحسنى، وهذا ما ذهب إليه ابن حزم **(حاجي خليفة، ١٤٣٨: ٢/٣٤٨)** مستندًا بذلك إلى هذا الحديث (أقلب ليله ونهاره) **(الرضواني، د.ت: ٣١/٤٤)**، وعارضه الكثير من العلماء؛ لأنَّ أسماء الله الحسنى جميعها مشتقة، واتصفت بالحسنى؛ لأنَّها كاملة الأوصاف.

والدهر اسم جامد لا يحمل أوصاف الكمال التي تحملها أسماء الله الحسنى **(السعدي، د.ت: ١/٥٩)**، وإنما هو مدبر الدهر ومصرفه، وسياق الحديث يوضح ذلك **(الكواري، ٢٠٠٢: ٥/٢٦)**.

والدهر هو الزمان كما أشرنا سابقًا، والله تعالى هو الذي يقلب هذا الزمان، وهذا الزمان ليس فاعلًا وليس عنده إرادة في تغيير الأحداث ولا عنده مشيئة، فترجع سبته إلى الذي يدير شؤون الخلق والذي يُسيّر الدهر. كما أنَّ أسماء الله الحسنى استعمالها استعمال الأسماء من الكثرة والتكرار في النصوص الشرعية، فيخبر به أي يكون للإخبار عن الله تعالى نحو الله (الرحمن، الرحيم، الملك)، ويخبر عن هذا الاسم وصفاته وينادى به في الدعاء **(القرطبي، د.ت: ٥/٥٤٨)**.

أما الاتجاه الثاني الذي وافق الرفع، ومنهم أبو الفرج ابن الجوزي، واتبعه النووي الذي وصفه بالمجاز والشافعي وَأَبُو عُبَيْدٍ والكثير من العلماء الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ وذلك لأنَّ المحدثين

والمحققين لم يضبطوا هذه اللفظة إلا بضم الراء **(العظيم آبادي، ١٤١٥: ١٩٢/١٤)**، ومنهم من جعلها بالرفع، فقام المضاف إليه مقام المضاف، والتقدير: أنا مصرف الدهر، أو أنا خالق الدهر، أو مقلبه **(القاري، ٢٠٠٢: ٢٣٤/١)**، أو أَنَّا مَلِكُ الدَّهْرِ وَمُصَرِّفُهُ، كما قدّرهُ الخطابي **(الزهراني، ٢٠١٤: ١٤٤)**، فحذف المضاف طلبًا للاختصار والتوسعة المعنى **(العظيم آبادي، ١٤١٥: ٢٥٦٢/٩)**. أما الفريق الآخر فقد جعلوا حركته الفتح، ومنهم ابْنُ دَاوُد الْأَصْبَهَانِيُّ الظَّاهِرِيُّ **(الذهبي، ١٤١٣: ١٠٩/١٣)** قَالَ: "إِنَّمَا هُوَ الدَّهْرَ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ أَيْ أَنَا مُدَّةُ الدَّهْرِ"، وكانت حجته لو كان مضموم الراء لكانَ من أسماء الله الحسنى **(العظيم آبادي، ١٤١٥: ١٢٨/١٤)**، وأجاز ذلك النحاس أيضًا **(الشافعي، ٢٠١٢: ٤٠٩/١٢)**، فجعلوه منصوبًا على الظرفية، أَيْ: أَنَا بَاقٍ أَبَدًا **(الأصبهاني، ١٩٨٥: ٢٧٨)**.

وحكى القاضي عياض عن بعضهم أنَّه منصوب على التخصيص. وجعل النصب أصح **(السيوطي، ١٩٩٤: ٧٨/٣)**، فإذا كان منصوبًا على الظرفية يكون ظرفًا مقدَّمًا على الفعل **(المظهري، ٢٠١٢: ١٠٧/١)** إما للاهتمام أو الاختصاص.

لقد أيدَ الطيبي في كتابه الرفع؛ لأنَّ النصب لا طائل تحته **(الطيبي، ١٩٩٧: ٤٧١/٢)**.

فهو يقول: "معنى فلأنَّه لا فائدة في قوله: (أنا أقلب الليل والنهار في الدهر) لأنَّ الكلام مسوق للرد على الساب والإنكار عليه" **(الطيبي، ١٩٩٧: ٤٧١/٢)**.

الخلاصة:

أقول والله أعلم إنَّ الرواية الصحيحة هي بالرفع، والذي رواها بالنصب خوفًا من أن يقال: إنَّ (الدهر) من أسماء الله. أما الرفع والذي أقصده هو الاتجاه الثاني في حذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه لتوسعه في المعنى.

وجاء في الصحيحين فيمن أفطَرَ يوما في رمضان قوله (صلى الله عليه وسلم): **"لَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ الدَّهْرَ كُلَّهُ" (بن حنبل، ٢٠٠١: ٤٤٥/١٤)**، قد أجاز العكبري رواية الرفع (نائب الفاعل)، فإذا كان كذلك يكون في النص (حذف وتقدير)، فالتقدير لن يقبل منه صوم الدهر **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٢٠٠)**.

فحذف نائب الفاعل (المضاف) وقام المضاف إليه مقامه من حيث الإعراب، ولا ضيرَ في حذف المضاف إذا لم يكن فيها التباس على المخاطب **(سيبويه، ١٩٨٨: ١/٦٦)**، نحو قوله تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**﴾ (البقرة/ ١٩٧) فـ (الحجُ أشهرٌ) مبتدأ وخبر، ففي الكلام حذف للمضاف، والتقدير: أشهر الحجّ أشهر معلومات **(الفراء، د.ت: ١/١١٩)**، وقد أيدَ الفراء (الرفع) في الآية **(الفراء، د.ت: ١/١١٩)**.

كما أجاز العكبري النصب في الحديث على الظرفية على تقدير لن يقبل منه الصوم الدهر **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٢٠٠)**، ففي حال أنَّها ظرف فلا بدَّ أن يكون منتصبًا على تقديرِ "في" **(ابن الصانع، ٢٠٠١: ١/٤٢٢)**، والتقدير: (لن يقبل منه الصوم في الدهر).

ولو عدنا إلى آية الحج نجد الفراء منع النصب وإن كان يحمل معنى (في) كما ذُكر جاعلًا كلام العرب (البرد شهران) شاهدًا لذلك، فهم لم ينصبوه؛ لأنَّه مقدار، ولو كان الشهر معروفًا على هذا المعنى لصلح فيها النصب **(الفراء، د.ت: ١/١١٩)**، وكذلك الحديث نقول- والله أعلم- إنَّ الرواية بالرفع؛ لأنَّ الدهر في سياق الحديث غير معروف لم يدخل في إطار زمني محدد.

الخلاصة:

يتضح مما ذكرناه سابقًا أنَّ رواية الرفع هي الأرجح؛ لأنَّ الدهر غير معلوم مدته، فيضعف هذا التعضيد رواية النصب في هذا الحديث- والله تعالى أعلم-.

ساعة:

وجاء في الصحيحين قوله (صلى الله عليه وسلم): "بُعِثْتُ أنَا والسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ" **(البخاري، ١٤٢٢: ١/١٠٦)**، وذُكرتْ (الساعة) بالرفع والنصب **(الولوي، ١٤٣٦: ١٠/٤٥)**، وذكر العكبري أنَّه لا يجوز فيها إلا النصب **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٧٨)**، والساعة اسم متصرف **(السيوطي، د.ت: ٢/١٣٩)**، فهو يُستعمل اسمًا وظرفًا **(ابن صانع، ٢٠٠١: ١/٤٢٣)**، والساعة جُزْءٌ مِنْ أَجزاء اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أو هي يوم الْقِيَامَةُ **(الأفريقي، ١٤١٤: ٨/١٦٩)**. وجاءت لفظة الساعة في القرآن بمعنى الوقت، وبمعنى القيامة، وهذا ما يحدده سياق الآية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾ (الروم/ ٥)، أي: يوم تجيء ساعة البعث يقسم المجرمون بأنَّهم لم يلبثوا في قبورهم إلا ساعة واحدة **(الفراء، د.ت: ٤/١٩١)**.

وتعرب (أنا) في الحديث السابق توكيدًا لفظيًا للضمير المتصل في (بعثتُ) فإذا كانت الرواية بالرفع فيكون بالعطف على ضمير المتصل الذي فصل بينه وبين الساعة ضمير منفصل. فالعطف على ضمير متصل لا بدَّ أن يتبعه ضمير منفصل، وهذا ما ذهب إليه البصريون **(ابن صانع، ٢٠٠١: ٢/٢٨٠)**، وأشارَ إليه ابن مالك في قوله:

وإن علـــى ضـــمير رفـــعٍ متصـــل عطفت فافصل بالضمير المنفصل (الأندلسي، د.ت: ٤٨)

قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة/ ٣٥)، وقوله: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ (الأنبياء/ ٤٥)، فالرفع أولى من حيث القاعدة النحوية **(الولوي، ١٤٣٦: ١٧/٢٥٩)** لتوافر شروط العطف. وجزم القاضي عياض أنَّ الرفع أحسن **(الولوي، ١٤٣٦: ٤٥/١٠)**.

ويرى القرطبي أنَّ الرفع أوقع؛ وذلك لأنَّ التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوس الأصابع (السبابة والوسطى). ويعني أنَّ ما بين زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) وقيام الساعة قريب كقرب السَّبابة من الوسطى **(القرطبي، د.ت: ٢/٥٠٦)**، ودليل كلامه بعض الروايات لقتادة قوله: "كفضل إحداهما على الأخرى" **(القرطبي، د.ت: ٢/٥٠٦)**.

وافقه البيضاوي والطيبي **(الولوي، ١٤٣٦: ٤٥/١٢)**. ويؤيد كلامه ما جاء في أشراط الساعة قول الحسن "أول أشراطها: النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)" **(القرطبي، د.ت: ٧/٣٠٥)** ليدل بذلك عن قرب أمر الساعة وسرعة مجيئها **(العسقلاني، ١٣٩٠: ١١/٣٤٩)**. وقد وافقهم السهيلي على معنى التفاوت بين الأصبعين وذكر فيه تفصيلًا **(المباركفوري، د.ت: ١/٥٠١)**.

وقد منع العكبري الرفع ووصفه بفساد المعنى بحجة أنَّ المعنى في الرفع يكون (بُعِثْتُ أنا وبُعِثتْ الساعة)، فالساعة لم توجد بعد **(الحنبلي، ١٩٩٨: ٧٨)**؛ لأنَّ الواو تفيد المشاركة، فالعطف بالواو شيئًا على شيء هو اشتراك في المعنى.

ورواية الحديث بالنصب هي على أنَّه مفعول معه، والواو (واو المعية). لقد أشار سيبويه إلى واو المعية في قوله: "ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها" **(سيبويه، ١٩٨٨: ١/٢٩٧)** ، فالأب والفصيل مفعول معه.

وأدلى بعض العلماء بآرائهم على نصب الساعة، وقد مر بنا أنَّ القاضي عياضًا أكدَ على الرفع إلا أنَّه لم يمنع النصب ليكون المعنى أنَّه احتملَ تَمْثِيلًا لِمُقَارَنَتِهِمَا من حيثَ إنَّهُ لَيْسَ بَيْنهمَا

أُصْبُع أُخْرَى أو أَنَّهُ لَا نَبِيّ بَيْنه (صلى الله عليه وسلم) وَبَيْن السَّاعَة **(السندي، ١٩٨٦: ٣/١٨٩)**. واتبعه بذلك النووي **(الولوي، ١٩٣٦: ١٧/٢٥٩)** ليكون النصب على التقارب، والرفع بالتفاوت. لو أردنا أن نقوي الرواية بالنصب على معنى التقارب لا بدَّ لنا من الإشارة إلى الحديث النبوي الشريف الذي أشار بالسبابة والوسطى جاء في الصحيحين: "أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى" **(ابن حنبل، ٢٠٠١: ٣٧/٤٧٦)**، ليبين قُرب كافل اليتيم من النبي (صلى الله عليه وسلم) في الجنة **(الديوبندي، ٢٠٠٥: ٢/١٦٧)**. أما من الجهة النحوية فقد أنشد أحد الشعراء:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال (بن سلمان، ١٩٢٦: ٢/٢٧٤)

نجد الشاعر نصب (بني) على أنَّه (مفعول معه) مع وجود ضمير مُتصل فُصِلَ عن (بني) بضمير منفصل (توكيد لفظي)، مع أنَّ القاعدة النحوية تُحكم رفع (بني) عطفًا على ضمير الرفع؛ وذلك حفاظًا على المعنى، إذ لو عطف على الضمير لفسد معناه حيث يصبح التقدير: كونُوا أَنْتُم وليكونوا هم، والمعنى المطلوب: "كونوا لهم على الصفة هذه، فهم المخاطبون وحدهم" **(الشاطبي، ٢٠٠٧: ٣/٣٣٧)**. وأجاب ابن حجر على كلام العكبري: فيه اعتراض، وهو أنَّ الفعل (بعثت) يحمل معنى أوسع، ليجمع بين إرسال النبي وقرب مجيء الساعة، كما أنَّه جعل الساعة بمنزلة الحاضرة والموجودة، والغرض من هذا التأكيد على قربها وحقيقة مجيئها **(العسقلاني، ١٣٩٠: ١١/٣٤٨)** ، إلا أنَّه رجح النصب بناء على ما جاء في تفسير سورة النازعات، كما جاءت في بعض الروايات تبعًا للحديث قوله (صلى الله عليه وسلم): "إِنْ كَادَتْ لَتَسْبِقُنِي" **(بن حنبل، ٢٠٠١: ٧/٦١٧)**.

لنجد أنَّ فيه تأكيدًا على قربها. ومن الجهة النحوية نجد الدكتور فاضل السامرائي يؤكد أنَّ المعنى يحدد المقصود، فهو لا يرجح العطف، فلو أراد أن يدل على مجيئهما في وقت واحد كان النصب لا غير، ولو أراد أن يدل على المشاركة في المجيء من غير أن ننظر إلى المصاحبة كان العطف أجود **(السامرائي، ٢٠٠٠: ٢/٢٤١)**.

الخلاصة:

إنّ النصب أجود في الحديث من حيث المعنى والسياق والتوجيه النحوي– والله تعالى أعلم.

الخاتمة:

تتصل الدلالة بمجموعة من القضايا منها: الضبط الحركي، فقد اقتصر هذا البحث على دلالة تناوب حركتين، الضمة والفتحة، وأثرها في المعنى، فبعد رحلة بين صفحات الكتب، حيث تنقلت بين المصادر والمراجع التي أبحرتُ فيها بين آراء النحاة وعلماء الحديث، أجدني قد وصلت إلى المحطة الأخيرة حيث أنهي هذا الجهد لإبراز أهم النتائج التي وصلت لها:

١-إنَّ للضبط الحركي أهمية في فهم النصوص الشرعية التي ذُكرت في الأحاديث النبوية.

٢-بعض الأحاديث تحتاج إلى ضبط حركي دقيق لفهم دلالتها.

٣-كلّ حركة لها دور تؤديه يختلف عن دور الحركات الأخرى، كما أنَّها تعد مكونًا مهمًا من مكونات اللفظ؛ لأنَّها ليست زينة كتابية أو حلية لفظية عند ضبطها أو حتى النطق بها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو البقاء العكبري، الحنبلي. (١٩٩٨). إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (تحقيق: وحيد عبد السلام بالي، محمد زكي عبد الديم). بيروت: دار ابن رجب.

٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣. أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم. (١٩٢٦). الأمالي . شذور الأمالي . النوادر (تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي). القاهرة: دار الكتب المصرية.

٤. ابن الأنباري، كمال الدين الأنباري. (١٩٩٩). أسرار العربية. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٥. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (د.ت). فتح الباري بشرح صحيح البخاري (إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي). القاهرة: المكتبة السلفية.

٦. ابن السراج، محمد بن السري. (د.ت). الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٧. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (د.ط). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار التراث.

٨. ابن فارس، أحمد بن فارس. (١٩٨٦). مجمل اللغة (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٩. ابن قتيبة، أحمد بن محمد المرزوقي. (٢٠٠٣). شرح ديوان الحماسة (تحقيق: غريد الشيخ، فهارس: إبراهيم شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠. ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري (تقديم: إميل بديع يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.

١١. الأندلسي، بدر الدين المرادي. (١٩٩٢). الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٢. الأصفهاني، أحمد بن محمد المرزوقي. (١٤١٧هـ). الأزمنة والأمكنة. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٣. الإتيوبي، محمد بن علي. (١٤٢٦-١٤٣٦هـ). البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح مسلم. الدمام: دار ابن الجوزي.

١٤. البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). صحيح البخاري (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة.

١٥. البرماوي، شمس الدين. (٢٠١٢). اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح. دمشق: دار النوادر.

١٦. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠). معاني النحو (ط١). عمان: دار الفكر.

١٧. السندي، محمد بن عبد الهادي. (١٩٨٦). حاشية السندي على سنن النسائي. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

١٨. السيوطي، جلال الدين. (١٩٧٤). الإتقان في علوم القرآن (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩. السيوطي، جلال الدين. (١٩٩٤). عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (تحقيق: سلمان القضاة). بيروت: دار الجيل.

٢٠. السيوطي، جلال الدين. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). القاهرة: المكتبة التوفيقية.

٢١. الشافعي، محمد بن إدريس. (٢٠٠٦). تفسير الإمام الشافعي (تحقيق: أحمد مصطفى الفرّان). الرياض: دار التدمرية.

٢٢. الشنقيطي، محمد الخضر. (١٩٩٥). كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٣. الزبيدي، مرتضى. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. (د.م): دار الهداية.

٢٤. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٨٧). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٥. الطيبي، شرف الدين. (١٩٩٧). شرح الطيبي على مشكاة المصابيح. مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

٢٦. العظيم آبادي، شرف الحق. (١٤١٥هـ). عون المعبود شرح سنن أبي داود. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٧. القاضي عياض. (١٩٩٨). إكمال المعلم بفوائد مسلم (تحقيق: يحيى إسماعيل). مصر: دار الوفاء.

٢٨. القاضي عياض. (د.ت). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. (د.م): (د.ن).

٢٩. الكشميري، محمد أنور شاه. (٢٠٠٥). فيض الباري على صحيح البخاري (تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠. المباركفوري، محمد عبد الرحمن. (د.ت). تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١. المظاهري، الحسين بن محمود. (٢٠١٢). المفاتيح في شرح المصابيح. بيروت: دار النوادر.

٣٢. النووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي.